Zagazig J. Agric. Res., Vol. 51 No. (1) 2024 91-104

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

دور التجـــارة الخارجية الكلية والزراعية المصـرية في التنميـة الاقتصادية

جيهان على على متولى خليفة* - أحمد فؤاد مشهور - طاهر محمد حسنين
محمد أمين مصيلحي - رقية حسن جبر

قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

Received: 13/12/2023; Accepted: 04/01/2024

الملخص: اتخذت مصر مجموعة من القرارات والإجراءات فى سياسة التجارة الخارجية أثرت وبشكل مباشر على حركة التجارة الخارجية الزراعية واتجاهها، منها: نجاحها في اجتياز المراجعة الرابعة لسياساتها التجارية، واستضافتها لمؤتمر توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين التكتلات الاقتصادية الافريقية (الكوميسا– السادك– تجمع شرق افريقيا)، وتوقيع وثيقة الإطار العام للمفاوضات الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوراسي، ودراسة وتحليل نقاط القوة والضعف للقطاعات التصديرية المختلفة، وصياغة برنامج لرد أعباء الصادرات اعتبارا من مطلع شهر يوليو عام 2020 بعد وباء كورونا، والتدخل لإزالة القيود غير الجمركية لتسهيل نفاذ المنتجات المصرية لأسواق التصدير أهمها رفع الحظر على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية والخضروات والفاكهة لبعض الأسواق الرئيسية وعلى رأسها روسيا والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات والصين والبرازيل، وإصدار قرارات جمهورية بتعديل التعريفة الجمركية. وبالرغم من هذه الإجراءات إلا أن هناك الكثير من المخاوف من تناقص الإيرادات الحكومية خاصة وأن العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2023/2022 يقدر بحوالي 558.2 مليار جنيه يمثل نحو 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك استهدف البحث قياس أثر القرارات والإجراءات التي تضمنتها السياسات الاقتصادية للحكومة على متغيرات الاقتصاد الزراعي واتجاه تلك المتغيرات من خلال تحليل أثر بعض هذه السياسات على الناتج الزراعي والناتج القومى وموازين التجارة المختلفة. وتم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة خلال الفترة (2001-2020) مقسمة على فترتين متساويتين، كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتعرف على تأثيرها على الإنتاج القومي والإنتاج الزراعي وموازين التجارة الخارجية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن هناك ارتفاع في كل من متوسط الصادرات الكلية والزراعية بنسبة تقدر بنحو 95.82%، ونحو 98.60% على الترتيب، وكذلك زاد متوسط كلا من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي بنسبة تقدر بنحو 135.99%، ونحو 41.61% على الترتيب خلال فترتي الدراسة. وبلغ متوسط مساهمة الصادرات الكلية والزراعية في كل من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي نحو 9.66%، ونحو 8.70% على الترتيب خلال فترتي الدراسة. وزاد متوسط حجم التجارة الكلية والزراعية بين فترتي الدراسة بنسبة تقدر بنحو 142.28%، ونحو 104.46% على الترتيب. في حين ارتفع متوسط العجز في كل من الميزان التجاري والزراعي ين فترتي الدراسة بنسبة تقدر بنحو 245.14%، ونحو 131.28% على الترتيب، في نفس الوقت زاد متوسط سعر الصرف من نحو 5.73 جنيه/دولار في الفترة الأولى (2001-2010) إلى نحو 11.17 جنيه/دولار في الفترة الثانية (2011-2020)، بنسبة زيادة تقدر بنحو 95.14%. كما اتضح أيضا أن هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا بين كلا من الصادرات الكلية والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي. وبدراسة أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية الكلية والزراعية خلال فترة الدراسة، تبين أن هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا بين انخفاض سعر صرف الجنيه المصري وزيادة قيمة كلا من الصادرات والواردات الكلية. كما اتضح أن هناك هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا بين انخفاض سعر صرف الجنيه المصري وزيادة قيمة كلا من الصادرات والواردات الزراعية. ومن رصد نقاط القوة والضعف لقطاع التجارة الخارجية المصرية، تبين أن اعتماد الاقتصاد المصري على مجموعة واسعة من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي والمالي يعتبر بمثابة نقاط قوة تعزز قدرته على مواجهة نقاط الضعف الداخلية والتحديات الخارجية، كما يقدم مدى واسع من الفرص الاستثمارية المختلفة وإمكانات للنمو. وفي المقابل يعاني الاقتصاد المصري من بعض عوامل الضعف التي تحد من الطاقة التصديرية وتؤثر سلباً على حركة التجارة مع الخارج مثل الانخفاض النسبي في مرونة هيكل الإنتاج في الاستجابة للمستجدات والمتغيرات في الأسواق العالمية، ومراعاة معايير الجودة العالمية في المنتجات المصنعة. وينبغي على قطاع التجارة استغلال مجموعة من العوامل الداخلية حتى تؤتي ثمارها مثل وجود الدعم الحكومي، كذلك فتح مجالات توطين التقنيات الحديثة والمتقدمة، من خلال تشجيع الشركات العالمية الكبيرة للاستثمار في مصر. والعمل على مواجهة التهديدات الداخلية والتحديات الخارجية التي تؤثر بصورة سلبية على أداء قطاع التجارة والصناعة وتحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية، ومنها على سبيل المثال المنافسة أو الإغراق أو المؤشرات الاقتصادية السلبية.

الكلمات الإسترشادية: الميزان التجاري، الميزان الزراعي، سعر الصرف، التحليل الرباعي.

* **Corresponding author: Tel. :**+201065727888
E-mail address: gigigogo@yahoo.com

المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية للدولة وخلق قيم مضافة جديدة من خلال صادرات السلع والخدمات. ولقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات الهامة لتحقيق المزيد من تحرير التجارة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية. وعلى الرغم من القناعة بأن تحرير التجارة يساعد على حماية المستهلك المصري، والارتقاء بمستوى الآداء التصديري، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والإسراع برفع معدل النمو الاقتصادي.

وبدراسة الخريطة التصديرية العالمية، اتضح أن مصر تحتل المرتبة رقم 66 على مستوى العالم من حيث إجمالي صادرات السلع البترولية وغير البترولية في عام 2017، واحتلت مصر المرتبة رقم 170 من بين 190 دولة في مؤشر التجارة عبر الحدود، وتبلغ عدد الساعات اللازمة للتصدير للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية في مصر حوالي 88 ساعة بتكلفة تقدر بنحو 100 دولار وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي (**World Bank, 2018**).

واتخذت مصر مجموعة من القرارات والإجراءات فى سياسة التجارة الخارجية أثرت وبشكل مباشر على حركة التجارة الخارجية الزراعية واتجاهها، منها: نجاحها في اجتياز المراجعة الرابعة لسياساتها التجارية والتي عقدت بمقر المنظمة بجنيف، واستضافتها لمؤتمر توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين التكتلات الاقتصادية الافريقية الثلاث (الكوميسا– السادك– تجمع شرق افريقيا)، وتوقيع وثيقة الإطار العام للمفاوضات الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوراسي، ودراسة القطاعات التصديرية المختلفة وتحليل نقاط القوة والضعف لكل الصناعات الموجودة بتلك القطاعات، وتطور الصادرات من القطاعات المستفيدة وعدد الشركات ومعدلات النمو للصادرات، وصياغة البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات اعتبارا من مطلع شهر يوليو عام 2020 يراعي المتغيرات الاقتصادية الجديدة بعد وباء كورونا وتنفيذ أهداف الحكومة فيما يتعلق بتشجيع التصنيع والتصدير، والتدخل لإزالة القيود غير الجمركية لتسهيل نفاذ المنتجات المصرية لأسواق التصدير أهمها رفع الحظر على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية والخضروات والفاكهة لبعض الأسواق الرئيسية وعلى رأسها روسيا والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات والصين والبرازيل، والمشاركة في إعداد القرارات الجمهورية الخاصة بتعديل التعريفة الجمركية والتي صدرت بها القرارت أرقام 69 لسنه 2015 و25 لسنه 2016 و538 لسنة 2016 و419 لسنه 2018 549 لسنة 2020 و558 لسنة 2021 (**الهيئة العامة للاستعلامات، 2022**).

وبرغم هذه الإجراءات إلا أن هناك الكثير من المخاوف من تناقص الإيرادات الحكومية خاصة وأن العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2023/2022 يقدر بحوالي 558.2 مليار جنيه يمثل نحو 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي (**وزارة المالية، الموازنة العامة 2023/2022**).

مشكلة البحث

نظرا لأن الاقتصاد المصري يعاني من مشكلات عديدة أبرزها العجز المزمن في الموازنة الذي أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في الإنفاق على الخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن وزاد من معاناة الفئات الفقيرة، بالإضافة إلى الضغوط التضخمية التي ترتب عليها تراجع قيمة العملة الوطنية والوقوع في أزمة المديونية الخارجية. وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية قائمة على منطق رد الفعل متباينة بين التوسع والانكماش كرد فعل لمؤشر العجز والدين الخارجي (**الشيخ وآخرون، 2022**). لذا فمن الأهمية بمكان دراسة وتحليل أثر الإجراءات والقوانين والقرارات على أهم المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد القومي والزراعي من حصيلة الصادرات والواردات والميزان التجاري والزراعي والغذائي لتحديد اتجاه ومحصلة تلك القرارات والإجراءات خلال الفترة (2001-2021).

هدف البحث

قياس أثر تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الزراعي واتجاه تلك المتغيرات للعمل على معرفة ذلك التأثير وهل كانت لصالح تلك الاقتصاد المصري أم ضده؟ من خلال تحليل أثر هذه السياسة على الناتج الزراعي والقومى وموازين التجارة المختلفة. بالإضافة لرصد أهم عوامل القوة ونقاط الضعف التي تعتبر بمثابة تحديات لقطاع التجارة الخارجية المصري، وتحديد مجموعة الاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا القطاع.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمد البحث على بيانات ثانوية منشورة صادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقاعدة بيانات الحاسب الآلي التابعة للجهاز، ونشرات التجارة الخارجية، وبعض الدراسات السابقة المنشورة في هذا المجال. كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتعرف على تأثيرها على الإنتاج القومي والإنتاج الزراعي وموازين التجارة الخارجية.

النتائج والمناقشة

تعكس التجارة الخارجية بصفة عامة تطور الصادرات والواردات مع العالم الخارجى، وبالتالى تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتؤدى إلى انتعاش أو انكماش الاقتصاد القومى. وتزايد الاعتماد على التجارة الخارجية يؤثر تأثيرا مباشرا فى عمليه التنمية، حيث تكون الصادرات مصدرا لتوفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل عمليات شراء الواردات التى تستخدم إما فى الاستهلاك أو الاستثمار وبالتالى فهى تعمل على رفع معدلات الإنتاج. ومن هنا اهتمت الدراسة بتحليل أثر التغيرات الاقتصادية للصادرات الكلية والزراعية على كل من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي، الأمر الذى يؤدي إلى التوصل لسبل وحلول لخروج التجارة الخارجية الزراعية من مأزقها والتغلب علي أثر التغيرات الاقتصادية.

تطور مساهمة الصادرات في الناتج المحلي المصري

يوضح جدول 1، تطور الإسهام النسبي للصادرات الكلية والزراعية في كل من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي في ظل سياسة التجارة خلال الفترة (2001-2020)، حيث يتضح أن متوسط الصادرات الكلية ارتفع من نحو 14.11 مليار دولار في الفترة الأولى (2001-2010) إلى نحو 27.63 مليار دولار في الفترة الثانية (2011-2020)، بنسبة زيادة تقدر بنحو 95.82%. بينما زاد متوسط الصادرات الزراعية من نحو 1.43 مليار دولار في الفترة الأولى إلى نحو 2.84 مليار دولار في الفترة الثانية، بنسبة زيادة تقدر بنحو 98.60%. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع متوسط الفترة الأولى من نحو 123.93 مليار دولار إلى نحو 292.47 مليار دولار في الفترة الثانية، بنسبة زيادة تقدر بنحو 135.99%. وكذلك ارتفع متوسط الناتج المحلي الزراعي من نحو 18.34 مليار دولار في الفترة الأولى إلى نحو 25.98 مليار دولار في الفترة الثانية، بنسبة زيادة تقدر بنحو 41.61%. ويلاحظ أن هناك تراجع طفيف في متوسط مساهمة الصادرات الكلية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 9.85% في فترة الدراسة الأولى إلى نحو 9.47% في فترة الدراسة الثانية. وفي المقابل ارتفعت مساهمة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي الزراعي من نحو 6.79% في الفترة الأولى إلى نحو 11.14% في الفترة الثانية، وربما يعكس ذلك مدى اهتمام الدولة بتطوير وتنمية القطاع الزراعي بدءا من عام 2015.

ويتضح من جدول 2 أن متوسط حجم التجارة الخارجية الكلية ارتفع من نحو 41.06 مليار دولار في الفترة الأولى (2001-2010) إلى نحو 99.48 مليار دولار في الفترة الثانية (2011-2020)، بنسبة زيادة تقدر بنحو 142.28%. بينما زاد متوسط حجم التجارة الزراعية من نحو 4.48 مليار دولار في الفترة الأولى إلى نحو 9.16 مليار دولار في الفترة الثانية، بنسبة زيادة تقدر بنحو 104.46%. كما يلاحظ ارتفاع متوسط العجز في الميزان التجاري من نحو 12.85 مليار دولار في الفترة الأولى إلى نحو 44.35 مليار دولار في الفترة الثانية، بنسبة زيادة تقدر بنحو 245.14%. وكذلك زاد متوسط العجز في الميزان الزراعي من نحو 1.5 مليار دولار في الفترة الأولى إلى نحو 3.5 مليار دولار في الفترة الثانية، بسبة زيادة تقدر بنحو 131.28%. في حين زاد متوسط سعر الصرف من نحو 5.73 جنيه/دولار في الفترة الأولى إلى نحو 11.17 جنيه/دولار في الفترة الثانية، بنسبة زيادة تقدر بنحو 95.14%.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لبعض متغيرات التجارة الخارجية والتجارة الزراعية خلال الفترة (2001–2020)، يتبين من جدول 3 أن جميع المتغيرات المدروسة وهى الصادرات الكلية والصادرات الزراعية، وحجم التجارة الكلية وحجم التجارة الزراعية، والميزان التجارى والميزان الزراعي، وسعر الصرف جميعها تزيد بمعدل سنوى ما عدا الصادرات الكلية فهى تتناقص بمعدل سنوى غير معنوى بلغ نحو 139 مليون دولار. بينما كان أعلى معدل زيادة معنوى فى زيادة الميزان الزراعي بمعدل سنوى معنوى بلغ نحو 14.155 مليار دولار.

أثر نمو الصادرات الكلية والزراعية على الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي

يتناول هذا الجزء من البحث قياس العلاقة بين قيمة الصادرات الكلية والناتج المحلي الإجمالي، وقيمة الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2001-2020) وذلك لقياس تأثير الصادرات الكلية والصادرات الزراعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي.

وتشير نتائج تقدير المعادلة رقم (1) إلى وجود علاقة طردية معنوية احصائياً بين قيمة الصادرات الكلية والناتج المحلي الإجمالي، وأن الزيادة فى قيمة الصادرات الكلية بمقدار مليار دولار تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالي بمقدار 8.372 مليار دولار، كما بلغ معامل التحديد حوالى 0.68 أي أن 68% من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالي يمكن أن تعزى إلى هذه الصادرات، وتدل قيمة (F) على معنوية النموذج المقدر.

$$\hat{Y}_i = 33.482 + 8.372\ X_i \quad (1)$$

$$(1.073)\ (6.136)^{**}$$

$$R^2 = 0.677\ F = 37.652^{**}$$

حيث أن:

$\hat{Y}_i$: القيمة التقديرية للناتج المحلى الإجمالي بالمليون دولار.

Xi : قيم الصادرات الكلية بالمليون دولار.

(....) : الأرقام بين الأقواس هى قيم ت المحسوبة.

(**) : تشير الى المعنوية عند مستوى 0.01.

جدول 1. تطور مساهمة الصادرات الكلية والزراعية في الناتج المحلي الإجمالي والزراعي خلال الفترة (2001 – 2020)

السنة	الصادرات الكلية (مليار دولار)	الصادرات الزراعية (مليار دولار)	الناتج المحلى (مليار دولار)	الناتج الزراعي (مليار دولار)	% الصادرات الكلية للناتج المحلي الإجمالي	% الصادرات الزراعية للناتج المحلي الزراعيي
2001	4.1	0.5	96.68	13.50	4.24	3.70
2002	4.7	0.7	85.15	13.44	5.52	5.21
2003	6.2	0.8	80.29	11.72	7.72	6.83
2004	7.7	1.1	78.78	13.32	9.77	8.26
2005	10.6	0.9	89.60	16.07	11.83	5.60
2006	13.7	0.9	107.43	17.86	12.75	5.04
2007	16.2	1.2	130.44	20.64	12.42	5.81
2008	26.3	2.1	162.82	25.17	16.15	8.34
2009	24.2	3.0	189.15	24.90	12.79	12.05
2010	27.4	3.1	218.98	26.81	12.51	11.56
المتوسط	14.11	1.43	123.93	18.34	*9.85	*6.79
2011	31.6	3.0	235.99	30.29	13.39	9.90
2012	29.3	2.7	279.12	31.51	10.50	8.57
2013	28.7	2.9	288.43	29.67	9.95	9.77
2014	27.5	3.0	305.60	31.61	9.00	9.49
2015	21.3	2.9	329.37	29.24	6.47	9.92
2016	22.5	2.7	332.44	25.54	6.77	10.57
2017	26.3	2.8	235.72	18.52	11.16	15.12
2018	29.3	2.8	249.71	18.30	11.73	15.30
2019	30.5	2.6	303.08	20.68	10.06	12.57
2020	29.3	3.0	365.25	24.40	8.02	12.30
المتوسط	27.63	2.84	292.47	25.97	*9.47	*11.14

* المتوسط الهندسي

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، (مركز المعلومات)، بيانات منشورة.

جدول 2. تطور حجم التجارة والميزان التجاري والزراعي وسعر الصرف خلال الفترة (2001 – 2020)

السنة	التجارة الخارجية			التجارة الزراعية			سعر الصرف (جنيه/دولار)
	الصادرات الكلية (مليار دولار)	الواردات الكلية (مليار دولار)	الميزان التجارى (مليار دولار)	الصادرات الزراعية (مليار دولار)	الواردات الزراعية (مليار دولار)	الميزان الزراعي (مليار دولار)	
2001	**4.1**	**11.3**	7.2-	**0.5**	**2.0**	1.5-	3.97
2002	**4.7**	**12.6**	7.9-	**0.7**	**2.1**	1.4-	4.50
2003	**6.2**	**10.5**	4.3-	**0.8**	**2.2**	1.4-	8.85
2004	**7.7**	**13.7**	6-	**1.1**	**2.3**	1.2-	6.20
2005	**10.6**	**19.8**	9.2-	**0.9**	**2.3**	1.4-	5.78
2006	**13.7**	**20.8**	7.1-	**0.9**	**2.5**	1.6-	5.73
2007	**16.2**	**26.8**	10.6-	**1.2**	**2.6**	1.4-	5.64
2008	**26.3**	**51.4**	25.1-	**2.1**	**3.3**	1.2-	5.43
2009	**24.2**	**45.0**	20.8-	**3.0**	**3.6**	0.6-	5.54
2010	**27.4**	**53.1**	25.7-	**3.1**	**5.1**	2-	5.62
المتوسط	**14.11**	**26.5**	**12.39-**	**1.43**	**2.8**	**1.37-**	**5.73**
2011	**31.6**	**62.2**	30.6-	**3.0**	**7.4**	4.4-	5.93
2012	**29.3**	**71.1**	41.8-	**2.7**	**8.0**	5.3-	6.06
2013	**28.7**	**66.2**	37.5-	**2.9**	**6.6**	3.7-	6.87
2014	**27.5**	**73.8**	46.3-	**3.0**	**4.1**	1.1-	7.08
2015	**21.3**	**74.4**	53.1-	**2.9**	**6.9**	4-	7.69
2016	**22.5**	**69.5**	47-	**2.7**	**6.2**	3.5-	10.03
2017	**26.3**	**63.4**	37.1-	**2.8**	**6.4**	3.6-	17.78
2018	**29.3**	**66.5**	37.2-	**2.8**	**6.6**	3.8-	17.77
2019	**30.5**	**62.8**	32.3-	**2.6**	**7.4**	4.8-	16.77
2020	**29.3**	**70.8**	41.5-	**3.0**	**6.2**	3.2-	15.76
المتوسط	**27.63**	**68.07**	**40.44-**	**2.84**	**6.58**	**3.74-**	**11.17**

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، (مركز المعلومات)، بيانات منشورة.

جدول 3. الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2001–2020)

رقم	المعادلة	ر	ر$^{-2}$	ف
(1)	ص$_{1هـ}$ = 22.827 – 0.139 س$_{1هـ}$ (0.4300)	0.10	0.05	0.185
(2)	ص$_{2هـ}$ = 12.087 + 0.136س$_{2هـ}$ *(4.872)	0.75	0.55	**23.470
(3)	ص$_{3هـ}$ = 0.062 + 0.312س$_{8هـ}$ **(13.224)	0.95	0.90	**174.863
(4)	ص$_{4هـ}$ = 0.519 + 0.151س$_{9هـ}$ *(6.060)	0.82	0.65	**36.728
(5)	ص$_{5هـ}$ = 15.893 + 0.441س$_{4هـ}$ *(2.927)	0.57	0.29	*8.53
(6)	ص$_{6هـ}$ = 66.726 + 14.155س$_{5هـ}$ *(8.395)	0.89	0.79	**70.478
(7)	ص$_{7هـ}$ = 0.882 + 0.162س$_{11هـ}$ *(2.522)	0.51	0.22	*6.361
(8)	ص$_{8هـ}$ = -0.259 + 0.668س$_{12هـ}$ **(8.150)	0.89	0.78	**66.42
(9)	ص$_{9هـ}$ = 6.536 + 1.365س$_{7هـ}$ *(6.596)	0.84	0.69	**43.510

ص$_1$ = الصادرات الكلية ص$_2$ = الصادرات الزراعية ص$_3$ = حجم التجارة الكلية
ص$_4$ = حجم التجارة الزراعية ص$_5$ = الميزان الكلي ص$_6$ = الميزان الزراعي
ص$_7$ = سعر الصرف ص$_8$ = الناتج المحلى الإجمالي ص$_9$ = الناتج المحلى الزراعي

المصدر: حسبت من الجدولين (1) ، (2) بالبحث .

كذلك تم قياس العلاقة بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2001-2020)، وتشير نتائج تقدير المعادلة رقم (2) إلى وجود علاقة طردية معنوية احصائياً بين قيمة الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي وأن الزيادة فى قيمة الصادرات الزراعية بمقدار مليار دولار تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الزراعي بمقدار 5.483 مليار دولار، وهذا يدلل على العائد المرتفع من تلك الصادرات، كما بلغ معامل التحديد حوالى ٠,66 أي أن 66% من الزيادة فى الناتج المحلى الزراعي يمكن أن تُعزى إلى الصادرات الزراعية، وتدل قيمة (F) على معنوية النموذج المقدر.

$$\hat{Y}_i = 10.454 + 5.483\ X_i \quad (2)$$

$$(4.861)^{**}\ (5.966)^{**}$$

$$R^2 = 0.664\ F = 35.596^{**}$$

حيث أن:

$\hat{Y}_i$: القيمة التقديرية للناتج المحلى الزراعيي بالمليون دولار.

Xi : قيم الصادرات الزراعية بالمليون دولار.

(....) : الأرقام بين الأقواس هى قيم ت المحسوبة.

(**) : تشير إلى المعنوية عند مستوى 0.01.

ومما سبق يتبين أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر هي قضية التصدير لأنه لا يمكن تحقيق معدلات نمو كبيرة بينما لم تتعد الصادرات السلعية 27.6 مليار دولار، ولا تتعدى الصادرات الزراعية منها 2.8 مليار دولار كمتوسط للفترة (2001-2020). ولا شك ان ذلك اقل كثيراً من طلب العالم الخارجي علي سلع وخدمات مصر وما لديها من ميزات نسبية وقدرات تناقسية تجعلها تعمل علي توسيع نصيبها السوقي في حركة التجارة الخارجية، وان الذي يعوق الامكانات التصديرية يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتسويقية، وكذلك المحددات التنظيمية والإدارية والمؤسسية التي يجب العمل علي جعلها اكثر ملائمة لزيادة النصيب السوقي المصري.

ومن الجدير بالذكر أن تنمية الصادرات تعد من أهم الاهداف السياسية الاقتصادية في الوقت الراهن حيث

تحتدم المنافسة بين الدول في مختلف الاسواق العالمية، كما تزداد أيضا أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي والتشغيل وتوفير النقد الاجنبي وخفض الدين الخارجي، وقد شهدت الصادرات المصرية زيادة ملموسة في السنوات الاخيرة، ومع ذلك فإن وضع مصر الراهن على خريطة التصدير العالمية يشير إلى ضرورة السعي لتحقيق طفرة في الصادرات مع الارتقاء بهيكلها وجودتها ومحتواها التقني، وقد أبدت الحكومة المصرية في الآونة الاخيرة اهتمام كبيرا بتنمية الصادرات تمثل في طرح وزارة التجارة والصناعة خطه تستهدف زيادة الصادرات الصناعية غير النفطية (**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021**).

أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية الكلية والزراعية

يعتبر سعر الصرف أحد المشاكل الهامة التي يعاني منها الاقتصاد المصري نتيجة لزيادة الطلب على العملات الأجنبية عن المعروض منها للدرجة التي أدت إلى تدهور مستمر في قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية المختلفة. ومن المؤكد أن أزمة سعر الصرف تؤثر على آداء قطاعات الاقتصاد المصري بما فيها قطاع التجارة الخارجية. ولاشك أن تعويم سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية وهذا الانخفاض يؤدي إلى انخفاض قيمة المنتجات الوطنية مقارنة بالمنتجات العالمية مما يزيد من قدرتها التنافسية مع هذه المنتجات العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وفي المقابل زيادة في الانتاجية وتوفير فرص العمل مما يرفع من معدل النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى بيانات الجدولين رقمي 1 و2 يتبين ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2017، 2018 حيث وصل في عام 2018 إلى نحو 249 مليار دولار وكان سعر صرف الجنيه أمام الدولار ارتفع بعد تعويم الجنيه المصري في عام 2016 إلى نحو 10.03 جنيه حتى بلغ نحو 17.77 جنيه في عام 2018.

أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية الكلية

أظهر التقدير القياسي لأثر تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات الكلية خلال الفترة 2001–2020 فى ظل سياسة التجارة الخارجية المتبعه، بهدف تحديد طبيعة العلاقة والوقوف على مدى استخدام سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية في مصر. وتوضح نتائج تقدير المعادلة (1) بجدول 4 تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات الكلية، حيث يتبين معنوية النموذج المقدر ككل، وأن هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا بين تغير سعر الصرف وقيمة الصادرات الكلية، حيث تبين أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات الكلية بنحو 18.9%. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الجنيه المصري مما يؤدي لانخفاض قيمة عناصر الإنتاج المحلية بالنسبة للعالم الخارجي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات الكلية.

وبالنسبة لتأثير تغير سعر الصرف على الواردات المصرية الكلية، توضح نتائج تقدير المعادلة (2) بجدول 4 معنوية النموذج المقدر ككل، وأن هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا بين تغير سعر الصرف وقيمة الواردات الكلية، حيث تبين أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات الكلية بنحو 9.66%. وهذا يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية.

أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية

أظهر التقدير القياسي لأثر تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة 2001–2020 فى ظل سياسة التجارة الخارجية المتبعه، حيث يتضح من نتائج تقدير المعادلة (3) بجدول 4 معنوية النموذج المقدر ككل، وأن هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا بين تغير سعر الصرف وقيمة الصادرات الزراعية، حيث تبين أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنحو 13.9%. وهذا يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بتأثير تغير سعر الصرف على الواردات الزراعية، توضح نتائج تقدير المعادلة (4) بجدول 4 معنوية النموذج المقدر ككل، وأن هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا بين تغير سعر الصرف وقيمة الواردات الزراعية، حيث تبين أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات الكلية بنحو 10.7%. وهذا يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة، أنه برغم ما توصلت إليه الدراسة بشأن أثر تخفيض قيمة الجنية على زيادة قيمة الصادرات مما قد يساهم في علاج عجز الميزان التجاري، لكن هذا الاستنتاج يفترض أن طلب المواطنين على الواردات مرن بحيث أن ارتفاع أسعار الواردات سوف يقلل الطلب عليها بنسبة أكبر. كما يمكن أن يصاحب سياسة تخفيض العملة تولد ضغوط تضخمية ترفع من تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار المنتجات على نحو يعادل وكثيرا ما يفوق أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية في تحقيق الهدف من انخفاض أسعار الصادرات وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية.

جدول 4. أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الكلية والزراعية خلال الفترة 2001 – 2020

البيان	رقم المعادلة	العلاقة	ر	$ر^2$	ف
صادرات كلية	**1**	لوص$_1$^هـ = 0.001+ 1.892 س هـ (4.095)** (0.006)	0.696	0.482	16.734**
واردات كلية	**2**	لوص$_2$^هـ = 3.752 + 0.966لوس هـ (3.145)** (14.191)	0.596	0.355	9.891**
صادرات زراعية	**3**	لوص$_2$^هـ = 2.106 + 1.393لوس هـ (5.804)** (10.165)	0.749	0.561	33.692**
واردات زراعية	**4**	لوص$_2$^هـ = 2.942 + 1.0701لوس هـ (3.876)** (12.333)	0.674	0.454	15.023**

ص$_1$ = الصادرات الكلية، **ص$_2$** = الصادرات الزراعية

المصدر: جمعت وحسبت من الجدولين (1، 2) بالبحث.

التحليل الرباعي لقطاع التجارة الخارجية وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

تعود الأزمة الاقتصادية في مصر لعدم الاستقرار الاقتصادي وما يرتبط به من نتائج أدت إلى خروج الاستثمارات الأجنبية قبل إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في نوفمبر 2016، حيث شهد الاقتصاد المصري مرحلة غير مستقرة، ووضعا غير مستدام للنمو الاقتصادي، إذ تراجع معدل النمو إلى نحو 3%، وارتفع معدل البطالة إلى نحو 12.8%، وارتفع العجز المالي إلى نحو 11.3%، وارتفع معدل التضخم الأساسي إلى نحو 14.1% في سبتمبر 2016. كما ارتفع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 3.7% في العام المالي 2015/2014 إلى نحو 6% في العام المالي 2017/2016، فيما انخفض سعر الصرف بنسبة تصل لنحو 13% في مارس 2016، وقد بلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية نحو 17.1 مليار دولار في يونيو 2016 (**هاشم، 2021**). وأيضاً عدم مرونة السياسات المالية والنقدية بالإضافة إلى الزيادة السكانية حيث تعد أبرز العناصر الضاغطة على الميزان التجاري ومن ثم الاقتصاد المصري عن طريق زيادة الاستهلاك القومي.

ولذلك قامت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة الثقة. وتمثلت أهم الإصلاحات في تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الخاصة، وإجراء الإصلاحات التشريعية ومن بينها إقرار قوانين الاستثمار، وإعادة الهيكلة، ويتمحور البرنامج حول تعويم الجنيه المصري لتحسين القدرة التنافسية الخارجية لمصر، ودعم قطاعي الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وإعادة بناء الاحتياطي من النقد الأجنبي، وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي تقليص عجز الموازنة، وإصلاح دعم الطاقة، وزيادة معدل التوظيف، وتعزيز مشاركة القوى العاملة من النساء والشباب، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر فقرًا، ويقوم البرنامج إجراء تعديل كبير في السياسات.

وبصفة عامة، يعتمد الاقتصاد المصري على مجموعة واسعة من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي والمالي، ويعتبر هذا التنوع بمثابة القوة الرئيسية لأي اقتصاد، إذ أنه يعزز قدرته على مواجهة نقاط الضعف الداخلية والتحديات الخارجية، كما يقدم مدى واسع من الفرص الاستثمارية المختلفة وإمكانات للنمو وهو يمثل عوامل القوة Strengths. وفي المقابل يعاني الاقتصاد المصري من بعض عوامل الضعف الداخلية والخارجية Weaknesses التي تحد من الطاقة التصديرية وتؤثر سلباً على حركة التجارة مع الخارج مثل الانخفاض النسبي في مرونة هيكل الإنتاج في الاستجابة للمستجدات والمتغيرات في الأسواق العالمية، والتوسع في التسويق، ومراعاة معايير الجودة العالمية في المنتجات المصنعة.

كما أن هناك العديد من الفرص Opportunities التي ينبغي على قطاع التجارة استغلالها بشكل كفء حتى تؤتي ثمارها مثل وجود الدعم الحكومي، كذلك فتح مجالات توطين التقنيات الحديثة والمتقدمة، من خلال تشجيع الشركات العالمية الكبيرة للاستثمار في مصر، وإقامة العديد من المشروعات التي تساعد في النهوض بعملية التصنيع ومن ثم التجارة مع الخارج.

ويوضح الجدولين 5 و6 بعض عوامل القوة ونقاط الضعف، وأهم الفرص والتهديدات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية المصري استنادا للنتائج التي تم التوصل إليها، بالإضافة لما تم استخلاصه واستقرائه من نتائج دراسات مرجعية تناولت بالدراسة والتحليل قطاع التجارة الخارجية وأهم السياسات المؤثرة عليه.

وبتطبيق مصفوفة التحليل الرباعي على قطاع التجارة الخارجية المصري، يبين جدول 7 نتائج استخلاص أربع استراتيجيات من خلال مطابقة عامل واحد من عوامل الفرص والتهديدات الخارجية مع عامل أو أكثر من عوامل القوة ونقاط الضعف الداخلية:

جدول 5. ملخص لتحليل عوامل الاستراتيجية الداخلية لقطاع التجارة الخارجية المصري

م	العوامل الداخلية	الأهمية النسبية	الترتيب	الوزن الترجيحي
نقـــاط القـــــوة Strengths :				
1	تم إطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية Expo Egypt، لتكون منصة إلكترونية للدراسات والمعلومات عن الأسواق الخارجية وللتواصل بين المصدرين والمستوردين.	0.05	3	0.15
2	تمتلك مصر قوة عاملة هي الأكبر في المنطقة، وهي أساس الصناعة والتجارة الخارجية.	0.10	4	0.40
3	تتمتع مصر بموقع جغرافي، مما يتطلب استثماره بشكل قوي في إقامة مناطق صناعية كبيرة قرب منافذ التجارة البرية والبحرية.	0.15	4	0.60
4	تنويع هيكل الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والثروة السمكية.	0.10	4	0.40
5	مبادرة البنك المركزي لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة عن العمل، وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.	0.05	3	0.15
6	تطوير البنية التحتية وإنشاء شبكة طرق للربط بين مناطق الإنتاج والموانى.	0.05	4	0.20
	المجمـــــــــــوع	**0.50**	**-**	**1.90**
نقـــاط الضـعـــف Weaknesses :				
1	زيادة الاستهلاك المحلي بمعدلات مضطردة أكبر من زيادة معدلات نمو الإنتاج.	0.10	1	0.10
2	ضعف التنسيق بين الجهات المسئولة عن الاستيراد والتصدير في تجميع بيانات التجارة الخارجية.	0.10	2	0.20
3	انخفاض معدلات نمو الاستثمار عن معدلات نمو الاستهلاك، ولا يوجد خطة واضحة لتحديد الاستثمارات التي تغير هيكل الإنتاج.	0.15	1	0.15
4	عدم وجود أسطول نقل بري كافي لنقل الحاويات.	0.05	2	010
5	ارتفاع تكاليف النقل مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.	0.05	2	0.10
6	ضعف الخبرات في مجال التجارة الخارجية.	0.05	1	0.05
	المجمـــــــــــوع	**0.50**	**-**	**0.70**
	الإجمـــــــــــــــــالي	**1.00**	**-**	**2.60**

المصدر :

(1) إمام محمد فؤاد، العلاقة بين الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية (1991-2012)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2015.
(2) صبري يحيى سيد على شلتوت، التحليل الاقتصادي لمصادر نمو أو تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، يونيو (ب) 2016.
(3) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، آراء في السياسة الاقتصادية، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، العدد 24، 2020.
(4) تقرير التنمية في العالم، التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2020.
(5) محمد سعد الفقي، اسلام عبدالسلام على، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2018/1966 – (دراسة قياسية)، 2020.
(6) هدى محمد هاشم، تقييم أداء الاقتصاد المصري، قطاع نظم المعلومات، الإدارة العامة للمعلومات والترجمة، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية، 2021.
(7) رانيا محمد أحمد الشيخ، أماني أحمد مختار، حسني حسن مهران، التجارة الخارجية المصرية (رؤية تحليلية قياسية)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 13، العدد 2، أبريل 2022.

جدول 6. ملخص لتحليل عوامل الاستراتيجية الخارجية لقطاع التجارة الخارجية المصري

م	العوامل الخارجية	الأهمية النسبية	الترتيب	الوزن الترجيحي
	الفـــرص المتاحة Opportunities :			
1	إنشاء عدد من المراكز اللوجيستية المطورة بالأسواق المستهدفة واستكمال أنشطة مشروع مبادرة التجارة الخضراء GTI لخلق علامات تجارية رائدة للمنتجات الزراعية.	0.15	4	0.60
2	إصدار قرار وزاري مشترك (وزارات التجارة والصناعة والزراعة) عام 2018 للارتقاء بجودة الصادرات الزراعية.	0.05	3	0.15
3	تمنح منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء الحق في استخدام بعض أدوات السياسة المالية (التعريفة الجمركية) للحد من الاستيراد ومكافحة الإغراق لحماية الصناعات الناشئة، كما تقوم بتوفير جميع المعلومات عن التجارة، والتي تعد من أكبر العوائق أمام المصدرين في الدول النامية.	0.10	3	0.30
4	- وجود مكاتب التمثيل التجاري والبعثات الترويجية للمنتجات المصرية في العديد من الأسواق الخارجية.	0.10	4	0.40
5	عضوية مصر في أحد أكبر اتفاقيات مناطق التجارة الحرة (الكوميسا)، وتمتع الصادرات المصرية بإعفاءات جمركية تصل في بعض الدول إلى 100%.	0.05	4	0.20
6	الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف، والتي تُعد مصر واحدة من أطرافها.	0.05	3	0.15
	المجمـــــــــــوع	**0.50**	**-**	**1.80**
	التهديدات الخارجية Threats :			
1	تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير.	0.10	1	0.10
2	زيادة الاتجاه الحمائي بين الدول المتقدمة دون مراعاة للدول النامية.	0.15	2	0.30
3	عدم الإلمام بقوانين الدول المصدرة، مما يتسبب في إعادة الشحنة بعد وصولها نتيجة مخالفتها إما لنظام التغليف أو النظام الصحي.	0.15	2	0.30
4	ارتفاع معدلات المخاطر التجارية خاصة في السوق الإفريقية وزيادة تكاليف التأمين على الصادرات.	0.10	2	0.20
	المجمـــــــــــوع	**0.50**	**-**	**0.90**
	الإجمـــــــــــــــــــــالي	**1.00**	**-**	**2.70**

المصدر :

(1) إمام محمد فؤاد، العلاقة بين الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية (1991-2012)، مرجع سابق، 2015.

(2) صبري يحيى سيد على شلتوت، التحليل الاقتصادي لمصادر نمو أو تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، 2016.

(3) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، آراء في السياسة الاقتصادية، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، مرجع سابق، 2020.

(4) تقرير التنمية في العالم، التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، مرجع سابق، 2020.

(5) محمد سعد الفقي، اسلام عبدالسلام على، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2018/1966، مرجع سابق، 2020.

(6) هدى محمد هاشم، تقييم أداء الاقتصاد المصري، قطاع نظم المعلومات، مرجع سابق ، 2021.

(7) رانيا محمد أحمد الشيخ، وآخرون، التجارة الخارجية المصرية (رؤية تحليلية قياسية)، مرجع سابق، 2022.

جدول 7. مصفوفة التحليل الرباعي لقطاع التجارة الخارجية المصري

	عوامل القوة الداخلية :	**عوامل الضعف الداخلية :**
	1- إطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية Expo Egypt.	1- زيادة الاستهلاك المحلي بمعدلات أكبر من زيادة معدلات نمو الإنتاج
	2- امتلاك مصر لأكبر قوة عاملة في المنطقة.	2- ضعف التنسيق بين الجهات المسئولة عن الاستيراد والتصدير
	3- تمتع مصر بموقع جغرافي قريب من منافذ التجارة البرية والبحرية.	3- لا يوجد خطة واضحة لتحديد الاستثمارات التي تغير هيكل الإنتاج.
	4- تنويع هيكل الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني والسمكي)	4- عدم وجود أسطول نقل بري كافي لنقل الحاويات.
	5- مبادرة البنك المركزي لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة عن العمل، وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.	5- ارتفاع تكاليف النقل يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.
	6- تطوير البنية التحتية وإنشاء شبكة طرق للربط بين مناطق الإنتاج والموانى.	6- ضعف الخبرات في مجال التجارة الخارجية.
الفرص المتاحة :	**استراتيجية القوة والفرص :**	**استراتيجية الضعف والفرص :**
1- إنشاء عدد من المراكز اللوجيستية المطورة بالأسواق المستهدفة لخلق علامات تجارية رائدة للمنتجات الزراعية.	1- التركيز على تطوير أساليب متابعة وتخطيط التجارة الخارجية.	1- التخطيط لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لزياد معدلات نمو الإنتاج والتصدير.
2- إصدار قرار وزاري مشترك (وزارات التجارة والصناعة والزراعة) عام 2018 للارتقاء بجودة الصادرات الزراعية.	2- البناء على ما حققه الإصلاح المالي والاقتصادي في السنوات السابقة والانتقال إلى الإصلاح الهيكلي في الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار.	2- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال المزيد من التنسيق بين الجهات المسئولة لتشجيع نفاذ الصادرات إلى أسواق تجارية جديدة على المستويات الثنائية، والإقليمية ومتعددة الأطراف.
3- تمنح منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء الحق في استخدام بعض أدوات السياسة المالية (التعريفة الجمركية) لحماية الصناعات الناشئة	3- إجراء المزيد من المفاوضات الدولية متعددة الأطراف للتوفيق بين حماية الإنتاج المحلي و مبدأ الالتزام بحرية التجارة وفق قواعد منظمة التجارة العالمية.	3- الاستفادة القصوى من تطوير البنية التحتية لخفض تكاليف النقل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.
4- وجود مكاتب التمثيل التجاري والبعثات الترويجية للمنتجات المصرية في العديد من الأسواق الخارجية.	4- ضرورة تقييم اتفاقيات التجارة الخارجية المصرية، لتعظيم الاستفادة من المزايا التى تتيحها الاتفاقيات لمصر من التجارة البينية فى السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة، وتطور التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات من حيث حجم وهيكل الصادرات للتجارة البينية، وإجراءات تسوية المنازعات، والتحديات التى تواجه هذه الاتفاقيات.	
5- عضوية مصر في أحد أكبر اتفاقيات مناطق التجارة الحرة (الكوميسا)، وتمتع الصادرات المصرية بإعفاءات جمركية تصل في بعض الدول إلى 100%.		
6- الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، والتي تُعد مصر واحدة من أطرافها.		

تابع جدول 7. مصفوفة التحليل الرباعي لقطاع التجارة الخارجية المصري

التهديدات الخارجية	استراتيجية القوة والتهديدات	استراتيجية الضعف والتهديدات
1- تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير. 2- زيادة الاتجاه الحمائي بين الدول المتقدمة دون مراعاة للدول النامية. 3-عدم الإلمام بقوانين الدول المصدرة، مما يتسبب في إعادة الشحنة بعد وصولها نتيجة مخالفتها إما لنظام التغليف أو النظام الصحي. 4-ارتفاع معدلات المخاطر التجارية خاصة في السوق الإفريقية وزيادة تكاليف التأمين على الصادرات.	1- محاولة تفادي الاختلاف في اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين أطراف الاتفاق وخاصة فيما يخص اختلاف وثائق الإفراج الجمركي بين أطراف الاتفاقية لعدم اعاقة عملية الإفراج في الموانئ. 2- محاولة ايجاد طريقة ضمن الاتفاقيات التجارية لتلاشي تعسف بعض الدول في قبول المنتجات المصرية على الرغم من مطابقتها للمواصفات القياسية أو المبالغة في تطبيق المواصفات والمعايير على السلع المستوردة. 3- ضرورة وضع خطة لمراقبة تغير حركة الأسواق نتيجة تأثر حركة التجارة بالتطورات الدولية والأحداث السياسية والاقتصادية.	1- مراجعة آثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وأهمها سياسة سعر الصرف والتي لم تحقق كل أهدافها المرجوة في معالجة الاختلال في هيكل الصادرات والواردات. 2-ضرورة مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات التصدير والاستيراد وتحدياتها لكي تواكب التغيرات الإقليمية والعالمية، فضلا عن حاجة قطاع التجارة الخارجية لتطوير طرق إعداد تقارير المتابعة والتنسيق بين الجهات المختصة برصد بيانات التجارة الدولية للوصول لدرجة من الدقة والشمول. 3-تحسين أداء الموانى البرية وتطويرها وتخفيض زمن الإفراج الجمركي وتكلفته.

المصدر: الجدولين (5)، (6).

استراتيجية عوامل القوة والفرص المتاحة

تهدف هذه الاستراتيجية إلى استغلال عناصر القوة لقطاع التجارة المصري، وتعظيم الاستفادة من الفرص الخارجية المتاحة من خلال التركيز على تطوير أساليب متابعة وتخطيط التجارة الخارجية، والبناء على ما حققه الإصلاح المالي والاقتصادي في السنوات السابقة والانتقال إلى الإصلاح الهيكلي في الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار. وضرورة تقييم اتفاقيات التجارة الخارجية المصرية، لتعظيم الاستفادة من المزايا التى تتيحها الاتفاقيات لمصر من التجارة البينية فى السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة، وتطور التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات من حيث حجم وهيكل الصادرات للتجارة البينية، وإجراءات تسوية المنازعات، والتحديات التى تواجه هذه الاتفاقيات.

استراتيجية نقاط الضعف والفرص المتاحة

يساعد تطبيق هذه الاستراتيجية على تطوير قطاع التجارة الخارجية المصري من خلال التخطيط لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لزياد معدلات نمو الإنتاج والتصدير. والعمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال المزيد من التنسيق بين الجهات المسئولة لتشجيع نفاذ الصادرات إلى أسواق تجارية جديدة على المستويات الثنائية، والإقليمية ومتعددة الأطراف. بالإضافة إلى الاستفادة القصوى من تطوير البنية التحتية لخفض تكاليف النقل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

استراتيجية عوامل القوة والتهديدات الخارجية

يتيح هذا النمط من الاستراتيجيات استخدام عناصر القوة في الاقتصاد المصري كحصن للحد من التهديدات الخارجية لقطاع التجارة الخارجية من خلال محاولة تفادي الاختلاف في اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين أطراف الاتفاق وخاصة فيما يخص اختلاف وثائق الإفراج الجمركي بين أطراف الاتفاقية لعدم اعاقة عملية الإفراج في الموانئ، وإيجاد طريقة ضمن الاتفاقيات التجارية لتلاشي تعسف بعض الدول في قبول المنتجات المصرية على الرغم من مطابقتها للمواصفات القياسية أو المبالغة في تطبيق المواصفات والمعايير على السلع المستوردة. بالإضافة إلى ضرورة وضع خطة لمراقبة تغير حركة الأسواق نتيجة تأثر حركة التجارة بالتطورات الدولية والأحداث السياسية والاقتصادية.

استراتيجية نقاط الضعف والتهديدات الخارجية

تعتبر هذه الاستراتيجية نموذجا للمناورة الدفاعية الهادفة للحد من تزايد مكامن الضعف التي تؤثر سلباً على حركة التجارة مع الخارج من خلال مراجعة آثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وأهمها سياسة سعر الصرف والتي لم تحقق كل أهدافها المرجوة في معالجة الاختلال في هيكل الصادرات والواردات. وضرورة

مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات التصدير والاستيراد وتحدياتها لكي تواكب التغيرات الإقليمية والعالمية، فضلا عن حاجة قطاع التجارة الخارجية لتطوير طرق إعداد تقارير المتابعة والتنسيق بين الجهات المختصة برصد بيانات التجارة الدولية للوصول لدرجة من الدقة والشمول. بالإضافة إلى تحسين أداء الموانى البرية وتطويرها وتخفيض زمن الإفراج الجمركي وتكلفته.

وبناء على ما تم الوصول إليه من نتائج وما تم استخلاصه من بعض الدراسات المرجعية لنقاط قوة وضعف قطاع التجارة الخارجية يمكن التوصية بالآتي :

- ضرورة وجود استراتيجية متكاملة تعمل على تنمية الصادرات السلعية والخدمية لمعالجة الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات الناتج من عجز الميزان التجاري الذي يعكس عدم قدرة الاقتصاد على سداد قيمة احتياجاته من السلع والخدمات من العالم الخارجي بسبب قصور النشاط التصديري.
- يحتاج قطاع التجارة الخارجية إلى الاهتمام بقواعد البيانات سواء محليا أو دوليا، وضرورة التنسيق والترابط بين مصادر البيانات (وزارات الصناعة والزراعة والتخطيط والتنمية الاقتصادية والهيئات التابعة لها، والبنك المركزي).
- ضرورة تحسين آداء الموانى البرية وتطويرها وتخفيض زمن الإفراج الجمركي وتكلفته.
- التخلي عن سياسة تصدير الفائض، مع تبني استراتيجية لتنمية الصادرات الزراعية والصناعية ذات القيمة المضافة ودعم دور ومشاركة القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم المالي والفني.
- المراجعة الدورية للتشريعات والقوانين المنظمة لعمليات التصدير والاستيراد لكي تواكب التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية

المراجـــع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- بيانات التجارة الخارجية (بيانات غير منشورة).

الحوتي، هاني (2020). جمعية مشاكل الأعمال : خمسة مشاكل تواجه الصادرات المصرية، إلىوم السابع ، https://m.youm7.com/story/2020/7/11/ .

الشيخ، رانيا محمد أحمد، أماني أحمد مختار وحسني حسن مهران (2022). التجارة الخارجية المصرية (رؤية تحليلية قياسية)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، 13: 2.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020). آراء في السياسة الاقتصادية، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، 24.

الهيئة العامة للاستعلامات (2022). مؤشرات الاقتصاد المصري، أغسطس.

تقرير التنمية في العالم (2020). التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، مجموعة البنك الدولي، واشنطن.

رئاسة مجلس الوزراء (2021). مركز المعلومات دعم واتخاذا لقرار، تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم، العدد الأول.

شلتوت، صبري يحيى سيد على (2016). التحليل الاقتصادي لمصادر نمو أو تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 26: 2 (ب) 6.

عبد القادر، أحمد صلاح (2019). أثر برامج التنمية الزراعية على التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

عبد الوهاب، نجا على (2016). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي المصري خلال فترة 1990-2012، مجلة كلية الحقوق والبحوث الاقتصادية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الأسكندرية، 4.

عبده، عبير شعبان (2021). العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1989 إلى 2019، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

عطا، سهرة خليل (2002). أثر سياسات التحرر الاقتصادى على التنمية الزراعية فى مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة القاهرة.

الفقي، محمد سعد واسلام عبدالسلام على (2020). دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2018/1966 (دراسة قياسية).

فؤاد، إمام محمد (2015). العلاقة بين الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية (1991-2012)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

هاشم، هدى محمد (2021). تقييم أداء الاقتصاد المصري، قطاع نظم المعلومات، الإدارة العامة للمعلومات والترجمة، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية.

وزارة المالية، الموازنة العامة 2023/2022، https:// .mof.gov.eg/ar/posts/stateGeneralBudget

https://sites.google.com/site/egyptexportergroup/Home/dm-alsadrat, 2022.

World Bank (2018). Doing Business Report, https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS.

Policy Brief (2001). Electronic Commerce and Development, OECD Organization for Economic Cooperation.

THE ROLE OF EGYPTIAN TOTAL AND AGRICULTURAL FOREIGN TRADE IN ECONOMIC DEVELOPMENT

Jehan A.M. Khalifa, A.F. Mashhour, T.M. Hassanein, M.A. Mosilhy and Ruqia H. Gabr

Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: Egypt took a set of measures that directly affected the movement and direction of agricultural foreign trade, including: its success in passing the fourth review of its trade policies, its hosting of the conference to sign the free trade agreement between the African economic blocs (COMESA-SADC- East African Community), and the formulation of a program to reduce the burdens of exports. As of July 2020, the intervention will remove non-tariff restrictions to facilitate the access of Egyptian products to major export markets. Despite these measures, there are many fears of a decrease in government revenues, as the total deficit in the state's general budget for the fiscal year 2022/2023 reached about 558.2 billion L.E., representing about 6.2% of the gross domestic product. The research aimed to measure the impact of the measures included in the government's economic policies by analyzing the impact of some of these policies on agricultural output, national output, and various trade balances during the period (2001-2020). One of the most important results is that there was an increase in both the average total and agricultural exports. And increasing their average contribution to both the gross domestic product and the agricultural product. The average volume of total and agricultural trade increased between the two study periods by an estimated rate of 142.28% and 104.46%, respectively, in exchange for an increase in the average deficit in both the trade and agricultural balance. At the same time, the average exchange rate increased from about 5.73 L.E./dollar in the first period to about 11.17 L.E./dollar in the second period, an increase estimated at 95.14%. It also became clear that there is a statistically significant direct relationship between total exports and gross domestic product, and between agricultural exports and agricultural domestic product. It turns out that there is a positive, statistically significant relationship between the decline in the exchange rate of the Egyptian pound and the increase in the value of both total and agricultural exports and imports. From the SWOT analysis of the Egyptian foreign trade sector, it was found that the diversity of the Egyptian economy is considered strengths that enhance its ability to face internal and external challenges and potential for growth. On the other hand, it suffers from some weak factors that limit export capacity, such as the weak response of the flexibility of the production structure to changes in global markets. The trade sector should exploit the presence of government support, and open areas for the localization of modern and advanced technologies. And work to confront internal and external threats that prevent the optimal use of export energy.

Key words: Trade balance, agricultural balance, exchange rate, SWOT analysis.

المحكمـــــــون:

1- أ.د. ســـيد حســـن جـــادو أستاذ ورئيس الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة بمشتهر- جامعة بنها.

2- أ.د. عادل عيد حسن محفوظ أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ- كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.